منظور نسوي للنزاع المسلح في السودان

زينب عباس بدوي

كاتبة وخبيرة في حقوق الإنسان والنوع

يونيو 2024

لوحة الغلاف والرسومات الداخلية للفنان عبادة جمعة

SUDAN TRANSPARENCY AND POLICY TRACKER

مقدمة

رغم جسامة الانتهاكات ومرارة التجارب التي تعرّضت لها النساء على امتداد النزاع المسلح الحالي في السودان، فما تجري مناقشته ليس سوى غيض من فيض. وتجارب النساء في هذا النزاع لا تزال تنتظر الكشف عنها وسبر غورها بشكلٍ كامل. وتشبه التجارب القليلة التي وُثّقت مأساة درامية تعجّ بأحداث لا يمكن تصوّر وقوعها في الحياة الواقعية، أحداث تتحدى قدرتنا على وصفها. بيد أن الحقيقة هي أن هناك الملايين من الحكايات الأخرى القصيرة والطويلة، وكل امرأة تحمل حكايتها الشخصية والفريدة، بما في ذلك حكايات حول الأهوال والمعاناة.

لعبت النساء السودانيات دوراً محورياً في ثورة ديسمبر 2018 وإسقاط نظام البشير باسم الحرية والعدالة المجتمعية. والآن، تواجه النساء فصلاً جديداً أشدّ قسوة مع اتساع رقعة النزاع، وزيادة تعقيده، وتجسيده بشكل متزايد للتحيز العنصري.

لا تزال الحرب والنزاع يمثلان حضوراً قوياً في حياة النساء، رغم أنهما قد يتخذان أشكالاً مختلفة. وبعض هذه النزاعات، مثل النزاع المسلح الحالي مفتوح، وبعضها الآخر نزاعات خفيّة وخبيثة تُشن ضد النساء. وهي نتاج التمييز المنهجي المتأصل في المعايير الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لعبت النساء السودانيات دوراً محورياً في ثورة ديسمبر 2018 وإسقاط نظام البشير باسم الحرية والعدالة المجتمعية. ورغم أن المرأة أظهرن قدرتهن على القيادة وقدمن نموذجاً لخلق واقع جديد من المساواة والكرامة وجعل التمييز شيئاً من الماضي، تحولت الفترة الانتقالية إلى نزاع مسلّح شرس ودموي ارتُكِبت فيه أبشع أنواع الجرائم والانتهاكات وفقدت العديد من النساء موطنهن. والآن، تواجه النساء فصلاً جديداً أشدّ قسوة مع اتساع رقعة النزاع، وزيادة تعقيده، وتجسيده بشكل متزايد للتحيز العنصري.

هذه الورقة ليست تقريراً عن انتهاكات حقوق النساء أثناء النزاع، رغم أن هذه الانتهاكات تظهر في التحليل الذي تطرحه، بل تهدف إلى النظر إلى النزاع من وجهة نظر النساء: أي تحليل التأثيرات واسعة النطاق للنزاع على ديناميكيات السلطة وأدوار الجنسين، وظروف النساء السودانيات. وتمضي الورقة أبعد من معاملة النساء بوصفهن ضحايا ليس بمستطاعهن سوى التنديد الأخلاقي وإدانة العنف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يمارسه الذكور، فتقيّم قدرتهن وإصرارهن وإرادتهن على المشاركة في التحوّل الاجتماعي الذي تلعب فيه النساء أدواراً قيادية؛ وتنظر الورقة إلى ما هو أبعد من النزاع لتتصدى لأسبابه الهيكلية من خلال رؤى وأساليبهن الجديدة في العمل.

نبيذ قديم في قناني جديدة

لم يكن النزاع المسلح الذي اندلع في السودان في 15 أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مفاجأة على نحو ما يفترض الكثيرون. فالمواجهة الخطيرة بين الفصيلين كانت متوقعة[1].

طبيعة الحال، فإن أي محاولة لعزو النزاع إلى سبب أو حدث واحد، أو وصفه بأنه نزاع بسيط بين قوتين عسكريتين، سيكون إمعاناً في التبسيط، خاصة وأن هذا النزاع كشف انعدام فعالية الدولة. ويمثل هذا البعد أحد الأسباب الرئيسية وراء الحرب، وهو أعمق بكثير من تقدير معظم المراقبين والمعلقين. وقد زادت هشاشة الدولة وافتقارها إلى الحوكمة الرشيدة من عجزها الاجتماعي والاقتصادي العميق وفاقمت الاستقطاب الاجتماعي. وأدى ذلك إلى انهيار الدولة السودانية واندلاع الحرب.

[1] نزاع السودان 2023، https://shorturl.at/0sa12.

للنزاع الدائر أيضاً جذور تعود إلى سلسلة طويلة من أعمال العنف والتجاوزات المتأصلّة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلدنا، بما في ذلك العنف السياسي. وقد صعدت معظم حكوماتنا الوطنية إلى السلطة، وبقيت فيها، بفضل العنف والفظائع والجرائم التي تؤثّر على المدنيين والعسكريين على حدٍ سواء. واحتفظت بعض تلك الحكومات بالسلطة لعقود من الزمن، لكن هذا لم يغير اعتمادها على القوة والإكراه والهيمنة الأمنية. وعلى هذا النحو، يعدّ قمع الشرطة جزءاً لا يتجزأ من عملياتها.

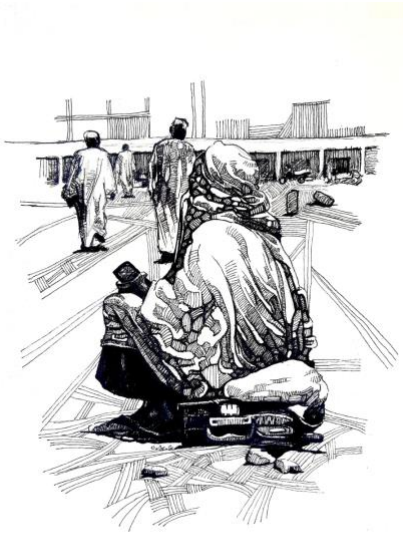

الرسم الإيضاحي للفنان عبادة جمعة جابر

ليس هذا بالأمر المفاجئ لأن معظم تلك الحكومات سادتها هياكل إيديولوجية واجتماعية استبعادية بدلاً من الهياكل الوطنية الجامعة. وحفّزت هذه الهياكل النزاعات وجرّت بلدنا إلى حافة التطرف العنيف والإرهاب. وتلجأ معظم تلك الحكومات إلى وسائل القوة من أجل تأكيد سلطتها على المواطنين وإخماد المطالبات بشأن المساءلة والشفافية.

كذلك تعود أصول النزاع إلى العنف المجتمعي والثقافي: فالسودان من بين أكثر البلدان تنوعاً عرقياً وثقافياً ولغوياً ودينياً في العالم. لكن التجاهل المتعمّد للتعددية والتنوع، وارتباط ذلك بخصائص التفوق العنصري والثقافي، أدّى إلى تعميق حالة التهميش السياسي والاقتصادي والمجتمعي[2] وقاد إلى النزاع[3].

لا تزال الدوافع الهيكلية لهذه النزاعات قائمةً في السودان. وأهمها: الفقر والتهميش[4] والتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة. وقد أدى التباين في مستويات التنمية بين مختلف الأقاليم إلى تدهور القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الزراعة وتربية الماشية. كما تلعب ندرة الموارد المائية، إلى جانب التغيرات المناخية غير المواتية، دوراً في ظهور التمردات المسلحة وتغذية النزاعات والنزوح الجماعي وانتشار الأسلحة.

ليس مستغرباً أن يكون الفقر وعدم المساواة منتشرين إلى هذا الحد، نظراً إلى أن السلطتين السياسية والاقتصادية مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً وتحتكرها الطبقات الحاكمة وجماعات إيديولوجية وسياسية معينة. بالإضافة إلى ذلك، زاد ضعف قدرات الدولة وانتشار النزاع المسلح من نفوذ الجهات الأمنية والعسكرية في الاقتصاد. وقد سهّل ذلك انتشار الفساد والمحسوبية[5] وسرقة الممتلكات العامة[6].

> ***أصبح الانهيار الاجتماعي أكثر وضوحاً من أي وقت مضى؛ وانقسمت البلد على طول خطوط التصدعات الإثنية والقبلية. وتزايدت وتيرة الخطاب السياسي وخطاب الكراهية والتحريض الفج على الانتقام. وقد أدى هذا بالأفراد إلى العودة إلى هويات جوهرية، وكان إيذانا ببدء عصر القبلية***

---

[2] "يونيتامس : أكثر من 160 لغة يتحدث بها 123 مجموعة عرقية في السودان تواجه الانقراض"، صوت الهامش، 21 فبراير، https://shorturl.at/ps0oN

[3] محمد علي جادين "التنوع الثقافي والوحدة الوطنية : الهوية القومية في السودان بين العروبة والافريقية: هل هناك أسس للتكامل؟"، http://www.sudanbaath.20m.com/diffunity.htm

[4] هيئة الإذاعة البريطانية، " الأمم المتحدة: أكثر من ثلث السكان في السودان سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام، 27 فبراير 2023، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-64790515

[5] الهامش، "منظمة الشفافية الدولية: السودان واحد من أكثر دول العالم فسادًا"، 31 يناير 2019، https://shorturl.at/7f7F2

[6] يونيسف، "المياه والصرف الصحي والنظافة: ضمان حصول المجتمعات المحلية على المياه الآمنة والنظيفة وعلى ممارسات النظافة والصرف الصحي الجيدة"، , https://shorturl.at/oviXr

لا يمكن فصل أسباب النزاع عن فشل الأنظمة المتعاقبة في توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو حماية حقوق الفئات الأكثر ضعفاً مثل النساء والأطفال والمعاقين والمسنين والنازحين.

أصبح الانهيار الاجتماعي أكثر وضوحاً من أي وقت مضى؛ وانقسمت البلد على طول خطوط التصدعات الإثنية والقبلية. وتزايدت وتيرة الخطاب السياسي وخطاب الكراهية والتحريض الفج على الانتقام. وقد أدى هذا بالأفراد إلى العودة إلى هويات جوهرية، وكان إيذانا ببدء عصر القبلية[7].

يمكن إرجاع أصول النزاع الحالي إلى "أسلمة القوانين" في سبتمبر 1983، التي مهّدت الطريق إلى تمكين مجموعات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدوائر الإسلام السياسي. ووضعت هذه القوانين أسس المشروع الحضاري الحالي في السودان وما نتج عنه من تطرف وإرهاب وقمع لحقوق المرأة[8].

النزاع الحالي جزء من تاريخ طويل من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الجرائم الدولية، التي ارتكبت في ظل الإفلات من من العقاب. ورغم أن الدساتير الوطنية المتعاقبة قد أيّدت حقوق الإنسان على مختلف المستويات، إلا أن هذه الدساتير كانت عملياً بلا أسنان. وقد عُلّقت الحقوق والحريات المنصوص عليها في تلك الدساتير بعد الإعلانات المتكررة لحالات الطوارئ. وقوضت المصالح السياسية الدستور المرّة تلو الأخرى، بما في ذلك الانقلاب على الدستور الانتقالي لعام 2019.

علاوة على ذلك، أدى انعدام المشاورات الموسعة والعجلة التي تمّت بها صياغة الوثيقة الدستورية لعام 2019 إلى عيوب ونواقص أساسية في الوثيقة، التي لم تذكر الحوكمة الرشيدة أو الإصلاحات الموضوعية لمؤسسات أمن الدولة والمؤسسات العسكرية التي كانت أمور حيوية لتسهيل إقامة انتقال ديمقراطي وعادل.

الأمر نفسه ينطبق على التزامات السودان بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. فرغم كون السودان طرف في عدد من هذه الاتفاقيات، إلا أنها لم تطبّق وظلت مجرد استعراض دبلوماسي. والسودان لم يصدّق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ولا على بروتوكول عام 2003 الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة.

يرتبط النزاع كذلك ارتباطاً وثيقاً بحقيقة أن ثورة 2018 جلبت إلى السلطة فصائل ذات مصالح مجتمعية واقتصادية وسياسية وثقافية متباينة. ولبعضها روابط وثيقة مع النظام الشمولي القديم. وقد أعاقت هذه الروابط التغيير، وكان ذلك يعني أن انتصار الثورة كان محدوداً وغير مكتمل، مما سهلّ تقويضه.

يرتبط النزاع أيضاً بالدور الذي لعبته قوى الثورة المضادة والإسلام السياسي في كبح جهود بناء دولة الديمقراطية والمواطنة في السودان، خاصة خوفهم من القوة التي أظهرتها النساء في رفض مشروع الإسلام السياسي. وحصلت قوى الإسلام السياسي على ما كانت تتمناه، إذ بالغت قوى الثورة في تقدير قوتها، بينما قللت من قوة خصومها (الدولة العميقة والجيش وحركة المعارضة السياسية ضد التحول الديمقراطي والإسلام السياسي).

تأثير النزاع على علاقات النوع

عندما اندلعت الحرب، كان أكثر من ستة ملايين شخص في السودان "على شفا المجاعة"[9]، وواجه 20.3 مليون شخص (أكثر من 42٪ من السكان) انعدام الأمن الغذائي الشديد. أما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، فقد احتل السودان المرتبة 129 من بين 147 دولة في مؤشر المساواة بين الجنسين[10]. ولا تزال الفجوة بين الجنسين واضحة في جميع القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسة وغيرها.

---

[7] "النزاع القبلي في السودان.. إلى متى؟"، وكالة الأناضول، 22 نوفمبر 2022، https://shorturl.at/uKM3k ,

[8] ويكيبديا، "قوانين سبتمبر 1983"، https://shorturl.at/ym7Vi

[9] دبنقا، "منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) 6 ملايين شخص في السودان على حافة المجاعة"، 3 أغسطس 2023، https://shorturl.at/ttmaI

[10] ويكيبيديا، " عدم المساواة بين الجنسين في السودان"، https://shorturl.at/fsCgI

لا أحد يشك في أن الفجوة بين الجنسين في السودان جاءت نتيجة للحواجز الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن الإرث الاجتماعي والثقافي السام الذي لا تزال تغذيه وتديمه سياسات لا تراعي النوع الاجتماعي والفقر والتهميش والنزاع المستمر. كذلك هناك نقص مذهل في الإحصاءات المصنفة حسب الجنس في السودان، لذلك من الصعب الحصول على معلومات دقيقة عن ظروف النساء. ولا تزال النساء في السودان يواجهن تمييزاً عميق الجذور في مجتمعاتهن.

لا توجد إحصاءات دقيقة عن مستويات الفقر بين النساء. وقد لا تكمن المشكلة في عدم دقة هذه الإحصاءات فحسب، بل في فشلها في شمول النساء اللاتي يساهمن في الاقتصاد بوصفهن مقدمات رعاية أو ربات بيوت أو عاملات في دعم المجتمع. ومن هنا لا تحظى القيمة الاقتصادية للعمل الذي تقوم به النساء بالتقدير، فتُغفل مساهمتهن الاقتصادية في قوة العمل عن المعادلة. ومع ذلك، فإن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن النساء في جميع أنحاء المناطق الحضرية والريفية في السودان ما زلن يقمن بالقدر الأكبر من العمل غير مدفوع الأجر ويتحملن المسؤولية الرئيسية عن رعاية الأطفال والمسنين بالإضافة إلى المهام المنزلية الأخرى. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، هناك فجوات أساسية في التشريعات والسياسات السودانية المتعلقة بالعمل[11].

في مجال السياسة، لا تزال الحواجز التي تعيق المشاركة السياسية للنساء قائمة، حيث يواجهن الصعوبات عند العمل في الأحزاب السياسية التي يهيمن عليها الذكور. ورغم الاختلافات بين الأحزاب وتباين مواقفها بشأن حقوق النساء، لا تتبنى معظمها سياسات تدعم خلق مناخ داعم للنساء.

تعاني النساء في المناطق الريفية من فقر متعدد الأبعاد، ورغم أنهن يستطعن المشاركة في الإنتاج إلى جانب أقرانهن الذكور، فإن الحواجز الهيكلية والمعايير الاجتماعية التمييزية تجعلهن أقل قدرة على الوصول إلى الموارد وتحد من تمتعهن بتكافؤ الفرص.

رغم أن مبادئ عدم التمييز، من حيث الحقوق القانونية، هي مبادئ منصوص عليها في الدساتير السودانية المتعاقبة منذ استقلال البلاد، إلا أنها لا تجد الاحترام في الممارسة العملية. فالتشريعات المحلية تتجاهل حقوق المرأة تحت شعار القيم الدينية والتقاليد والعادات[12]. وتقيم الحواجز بين الجنسين عازلاً بين المرأة والقانون.

لا يزال العنف ضد المرأة منتشراً على نطاق واسع في جميع أنحاء السودان؛ وفي الواقع، لعبت الدولة نفسها دوراً رائداً في مفاقمة هذا العنف من خلال سن قوانين تمييزية[13]: ومن أمثلة ذلك استخدام الجيشُ الاغتصابَ بوصفه سلاحاً في دارفور. وأصبحت النزاعات المسلحة حقيقة من حقائق الحياة في السودان، بعواقبها الوخيمة على النساء. وحتى عندما تمّ التوصّل إلى اتفاقات سلام، فشلت الحكومات المتعاقبة في تضمين وجهة نظر تحمي النوع الاجتماعي، مما أدى إلى إدامة الصراعات المسلحة. وبالمثل، غابت الإرادة السياسية فيما يتعلّق بمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد المرأة.

لم يكن لبلدنا، طوال تاريخها، برامج أو خطط فعالة لتحسين المساواة بين الجنسين، أو تمكين المرأة، على الإطلاق. ولم تكن هناك مؤسسة فعالة لتعزيز حقوق المرأة مثل وزارة أو مجلس أعلى للمرأة[14].

---

[11] زينب عباس بدوي، "قضايا المرأة السودانية في الفترة الِانتقالية جزر نائية وقوارب من ورق"، سودان تريبون، 26 يونيو 2020، https://www.sudaress.com/sudantribune/25707

[12] هيومان رايتس ووتش، "لا حماية ولا مساواة: حقوق المرأة في قوانين الأحوال الشخصية اللبنانية"، 19 يناير 2015، https://www.hrw.org/ar/report/2015/01/19/267959

[13] "المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة تنهي مهمتها القطرية إلى السودان وتدعو إلى حوارات أكثر انفتاحاً وبناءة بشأن العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه"، https://shorturl.at/wgc8h.

[14] زينب عباس بدوي، سابق.

تواصل الجماعات المدنية السودانية، مع ذلك، العمل بثبات من أجل حقوق النساء، مستندة إلى تاريخها وخبرتها الأوسع، ومعتمدة على المنظمات الجماهيرية التاريخية. وقد لعبت الثورة دوراً في زيادة وعي الناس، خاصة الشابات، بحقوقهن، ووفرت لهن منصات وحرية أكبر لتنظيم أنفسهن. وتضع الحركات الاجتماعية الجديدة المطالب بحقوق النساء في صدارة جدول أعمالها.

في مجال السياسة، لا تزال الحواجز التي تعيق المشاركة السياسية للنساء قائمة[15]، حيث يواجهن الصعوبات عند العمل في الأحزاب السياسية التي يهيمن عليها الذكور. ورغم الاختلافات بين الأحزاب وتباين مواقفها بشأن حقوق النساء، لا تتبنى معظمها سياسات تدعم خلق مناخ داعم للنساء.

النساء في عين العاصفة

بالعودة إلى الأحداث الجارية، فإن الحرب أطبقت على النساء بلا سابق استعداد، فلم يكن لديهن الوقت الكافي لإعداد أنفسهن لمواجهة تحدياتها، خاصة وأن الغالبية العظمى منهن بعيدات عن مواقع صنع القرار السياسي أو العسكري، بسبب الإقصاء والتمييز. وقد وصف مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان العنف المستمر في السودان بأنه "وحشي.."، والجانبان " داسا القانون الإنساني الدولي، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحذر"[16].

اختفى أي مظهر من مظاهر الدولة القادرة على أداء مهامها منذ اليوم الأول من النزاع، وحلت محلها حالة من انعدام الأمن الجامح. ومع تفكك المعايير الاجتماعية التي لعبت دوراً مهماً في حماية النساء في غياب القانون وتعطيل الحماية القانونية، فقدت النساء سلامتهن في الحياة اليومية وأمنهن واستقرارهن النفسي. وواجهن رؤية للمستقبل القريب قاتمة وبائسة، أنزلت بهن المخاوف والقلق من فقدان وطنهن إلى الأبد.

> ***عانت النساء من فقدان الأطفال والأزواج والأشقاء وغيرهم من أفراد الأسرة، واضطررن للعيش مع العنف والموت والألم الناجم عن عدم معرفتهن مصير أحبائهن.***

عانت النساء من فقدان الأطفال والأزواج والأشقاء وغيرهم من أفراد الأسرة، واضطررن للعيش مع العنف والموت والألم الناجم عن عدم معرفتهن مصير أحبائهن. وعانت النساء في دارفور، خاصة في غرب دارفور، من شكل فريد من أشكال المعاناة: إذ أدّى النزاع إلى إعادة إشعال فتيل التوترات الإثنية والطائفية[17]. وفقدت النساء منازلهن أو شاهدنها تُنهب؛ وحرمت عمليات الهدم والنهب والإخلاء عائلات بأكملها من أسسها الاقتصادية بالكامل، ولكن بسبب وضعهن الاجتماعي الأضعف، كانت النساء أكثر هشاشة من الرجال إزاء هذه الخسائر.

في حين يصعب الحصول على إحصائيات حول عدد النساء اللواتي قُتلن أو جُرحن خلال الحرب، يوثّق عدد من التقارير كيف قُتلت النساء وجرحن وقُصفن واعتقلن وهجّرن قسراً وأصبحن بلا مأوى. وأدّى انعدام الأمن إلى انعدام الضروريات اليومية في بعض المناطق، وضرب الجوعُ النساء. ولسوء التغذية آثار خطيرة على النساء، خاصة الحوامل أو المرضعات أو الطاعنات في السن. وكان على النساء الطاعنات في السن أن يواجهن مصاعبهن الخاصة لأنهن غير قادرات على مغادرة المنزل وطلب المساعدة من الآخرين، مما يعني أن بعضهن يمتن في المنزل دون أي مساعدة. حدث كل ذلك في ظل غياب أبسط أشكال الحماية والضمانات التي يقتضيها القانون الدولي الإنساني.

---

[15] زينب عباس بدوي، سابق.

[16] أخبار الأمم المتحدة، "في اجتماع استثنائي، مفوض حقوق الإنسان يدعو لحماية المدنيين وإجراء مفاوضات سلام في السودان"، 11 مايو 2023، https://news.un.org/ar/story/2023/05/1120272

[17] هيومان رايتس ووتش، "دارفور: "قوات الدعم السريع" ومليشيات حليفة تغتصب العشرات"، 17 أغسطس 2023، https://www.hrw.org/ar/news/2023/08/18/darfur-rapid-support-forces-allied-militias-rape-dozens

تسببت الحرب في انقطاع المياه والكهرباء والغاز. وأجبرت الأوضاع الناتجة عن ذلك النساء على اللجوء إلى بدائل بدائية ومتقشفة لرعاية أسرهن، مثل حمل المياه لمسافات طويلة، وإضاءة المنزل بالشموع، إضافة إلى زيادة مشقة الأعمال المنزلية اليومية.

واجهت النساء، خاصة الطاعنات في السن، واللاتي يعانين من أمراض مزمنة، والحوامل أو المرضعات، أخطار صحية شديدة بسبب إغلاق المستشفيات واستهداف الطواقم الطبية ونقص المساعدات الطبية والأدوية[18]. وواجهت بعض النساء احتمال الموت في بحثهن عن طبيب أو قابلة، أو أثناء الولادة في ظروف محفوفة بالمخاطر[19]. وتضطر الأغلبية الساحقة من الأمهات على الولادة في ظروف غير إنسانية ومهينة وقاسية وخطيرة. وتواجه النساء الحوامل احتمال الولادة بدون تخدير أو احتياطات طبية أو توفر خيار التدخل الجراحي إذا لزم الأمر.

أنزل النزاع عواقب اقتصادية كارثية على النساء. فالحرب دمّرت البنية التحتية للبلد وأوقفت النقل والإنتاج. وأغلقت مئات المصانع أبوابها وسُرّح عشرات الآلاف من العاملين. وقُطعت رواتب العاملين في القطاع العام وبعض مؤسسات القطاع الخاص منذ أشهر.

علاوة على ذلك، حرمت الحربُ النساءَ في الاقتصاد غير الرسمي – اللاتي يمثّلن نسبة كبيرة من النساء العاملات – من مصادر دخلهن. وأصبحت النساء الريفيات أقلّ قدرة على القيام بأنشطتهن الزراعية بسبب انعدام الأمن ونقص الموارد. وقد تزايد عدد النساء المعيلات للأسرة، مما ضاعف من الصعوبات التي يواجهنها. وإذا انهار الوضع المالي للمرأة، فإنها تضطر إلى اتخاذ خيارات صعبة، مثل العمل في مهن خطيرة ما كانت لتفكر فيها من قبل.

لعبت المجموعات النسائية المدنية الرسمية وغير الرسمية، لإزاء هذه الصعوبات، دوراً كبيراً في مساعدة المدنيين، خاصة في مناطق الاستضافة. ويشمل ذلك تنظيم المبادرات التطوعية وجمع التبرعات، والقيام بأعمال الرعاية في الخطوط الأمامية، والاستجابة لضحايا العنف من الإناث، والاضطلاع بالمهام التي يؤديها الرجال عادة مثل العمل لتغطية النفقات والتطوع في المراكز الطبية والخدمية

رغم عدم وجود إحصاءات موثوقة حول إسهامات المرأة المالية والاقتصادية في دعم أسرتها ومجتمعها، فمن الواضح أن النساء قدمن إسهاماً أكبر من الرجال في دعم أسرهن ومجتمعاتهن أثناء النزاع، خاصة في تغطية التكاليف المرتبطة بالنزوح. وكان لذلك أثر إيجابي، حيث زاد قناعة المجتمع بأهمية عمل المرأة. لكنه أدى إلى تعميق المصاعب التي عاشتها النساء اللاتي لا يتمتعن بموارد مالية عندما اندلعت الحرب.

اضطر ملايين السودانيين إلى مغادرة مدنهم وقراهم، إما إلى مناطق أكثر أمنا داخل السودان، أو إلى الدول المجاورة، بسبب القتال والهجمات على المناطق السكنية والتهجير القسري وحرق القرى والمنازل. ومع انصرام الأشهر، ارتفع عدد النازحين، ليصل إلى نحو 5.5 مليون شخص[20]. كما ارتفع عدد اللاجئين ليصل إلى حوالي 1.4 مليون شخص نصفهم، على الأقل، من النساء. وقد ضاعفت الحرب عدد النازحين واللاجئين، بما في ذلك النساء من المناطق الحضرية اللاتي لم يجرّبن النزوح من قبل.

تتعرّض النساء، أثناء السفر، لخطر الموت بسبب الغارات الجوية أو نيران المدفعية، كما يتعرّضن للنهب والتحرش والاستغلال الجنسي والإساءة اللفظية عند نقاط التفتيش. وقد رأين مشاهد الرّعب والعنف والموت والدمار. وشمل التنقل في بعض الأحيان قيادة السيارات فوق الجثث، أو السفر لعدة أيام بدون طعام أو ماء أو مرافق غسيل أو حتى أماكن للراحة. وعانت النساء ذوات الإعاقة والطاعنات في السن من عدم وجود الكراسي المتحركة أو غيرها من الوسائل المساعدة. وفرضت الفصائل المتحاربة حظراً على السفر ونشرت نقاط تفتيش لتقييد حرية التنقل، مما خلق أخطار محددة على النساء خاصةً حيث مُنعن من مغادرة منازلهن وزيارة أقاربهن وعُزلن.

[18] تلفزيون الحدث، "مستشفيات الخرطوم خارج نطاق الخدمة بسبب النزاع السوداني"، 1 أغسطس 2023، https://shorturl.at/YwjDt

[19] الشرق الأوسط، "الموت على الأرض أو في الشوارع: الولادة وسط الحرب في السودان، 26 مايو 2023، https://shorturl.at/8yQ5l

[20] UN OCHA, "Sudan Situation Report," https://reports.unocha.org/en/country/sudan/.

وعلى خلاف ما تقدّم، أدّت عملية النقل وطلب اللجوء إلى رفع بعض القيود المفروضة على حرية التنقل والسفر للنساء والفتيات، حيث اضطرت العديد من الأسر إلى السماح للنساء والفتيات بالفرار دون أن يرافقهن أقاربهن الذكور. وسُمح للأمهات بالانتقال وطلب اللجوء مع أطفالهن بدون أزواجهن، في خروج واضح عن القيود القانونية والتقليدية. وقد أدّى ذلك إلى زيادة ثقة النساء في قدرتهن على التصرف بدون إشراف الرجال.

أُجبرت النساء، في المدن التي نزحن إليها، على العيش إما في نقاط إيواء النازحين، وهي في أغلب الأحيان مدارس أو مساجد أو مراكز مجتمعية، أو مع الأصدقاء والأقارب. وفي أغلب الأحيان، كانت مواردهن المالية الضئيلة لا تسمح لهن بالعثور على سكن منفصل بسبب ارتفاع الأسعار الكبير في المدن المزدحمة. وفي الوقت نفسه، واجهت النساء صعوبات عديدة في العيش مع الأسرة والأقارب، فالسكن مكتظ وغالباً ما يؤدي الاكتظاظ إلى توترات حادة، بما في ذلك العنف المنزلي، داخل الأسرة. وزادت مسؤوليات النساء النازحات والمضيفات ثلاث أضعاف حيث عملن على إطعام المقيمين المؤقتين وأداء مهام منزلية أخرى لهم.

اضطرت النساء، بسبب الحرب، إلى طلب اللجوء في بلدان أخرى، والقيام برحلات طويلة وخطيرة، وعبور الحدود الدولية سيراً على الأقدام. وعلاوة على ذلك، فالأوضاع سيئة في مخيمات اللاجئين التي تفتقر إلى بعض أساسيات المعيشة الأشد بساطة. ويواجه اللاجئون أسعارا باهظة لتغطية نفقاتهم الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، تتأثر اللاجئات بتغير أدوار الجنسين. إذ يفقد الكثير من الرجال أدوارهم المعتادة بوصفهم معيلين وحماة، مما يزيد الأعباء على كاهل النساء.

يؤدي فقدان رأس المال المادي والاجتماعي وسوء الظروف المعيشية إلى خلق مشاعر الضيق وانعدام الأمن. كما تواجه النساء العديد من التحديات القانونية، حيث تحدّ بعض البلدان من الحقوق الأساسية في العمل وحرية التنقل للاجئين. ويشكل هذا أيضاً ضغطاً كبيراً على النساء والرجال على حد سواء، مما يزيد من احتمال وقوع العنف من قبل الرجال ضد النساء. وعندما تدخل النساء البلدان بطريقة غير قانونية، يصبحن عرضة للتحرش والعنف الجنسي من قبل الرجال في السلطات المعنية. وتعيش العديد من النساء في خوف من إبلاغ الشرطة عنهن واعتقالهن وترحيلهن. ويواجه البعض خطاب الكراهية وخطر الاتجار بالبشر.

لعبت المجموعات النسائية المدنية الرسمية وغير الرسمية، إزاء هذه الصعوبات، دوراً كبيراً في مساعدة المدنيين، خاصة في مناطق الاستضافة. ويشمل ذلك تنظيم المبادرات التطوعية وجمع التبرعات، والقيام بأعمال الرعاية في الخطوط الأمامية، والاستجابة لضحايا العنف من الإناث، والاضطلاع بالمهام التي يؤديها الرجال عادة مثل العمل لتغطية النفقات والتطوع في المراكز الطبية والخدمية. كما كثفت النساء جهودهن فيما يتعلق بأعمال الرعاية، وقمن برحلات محفوفة بالمخاطر خارج منازلهن لتأمين الضروريات لأسرهن وجيرانهن. وأثبتت الحرب أن النساء فاعلات حاسمات الأهمية في مجال الاستجابة الإنسانية، خاصة في تلبية احتياجات النساء والفتيات.

كان للنزاع الدائر عواقب واسعة النطاق على تعليم الفتيات. فقد تحوّلت العديد من المدارس والجامعات إلى ثكنات عسكرية أو مراكز ايواء، مما حرم أعداداً كبيرة من التلاميذ، ومن بينهم الفتيات، من الدراسة. ومع استمرار الحرب، هناك خطر ألا تعود الفتيات اللاتي أجبرن على ترك المدرسة إلى الدراسة. فالعديد من العائلات تعطي الأولوية لتعليم أبنائها بسبب التفكير التقليدي.

رغم ذلك، فإن الدعم الفعّال الذي قدمته النساء والفتيات إلى مجتمعاتهن وأسرهن، خاصة الرعاية الطبية والاهتمام وتسهيل استخدام التكنولوجيا، سيزيد من الاقتناع بأهمية تعليم المرأة.

تركت الحرب الحالية بصمتها على كل جانب من جوانب الحياة في السودان، لكن الخسارة الأشد ربما كانت هي تمزيق النسيج الاجتماعي. فقد زاد العنف المنزلي والطلاق وزواج الطفلات، حيث اضطر الآباء وأولياء الأمر إلى تزويج بناتهم في سن مبكرة، خوفا من أن يصبحن عبئاً مالياً على

الأسرة، أو لأن أمامهن آفاق اقتصادية محدودة. وربما يزوّج البعض بناته في المجتمعات المضيفة بهدف إنشاء روابط أقوى معها، وكسب القبول والاستقرار في تلك المجتمعات المضيفة.

في كثير من الأحيان، يؤدي النزوح أو اللجوء إلى انقطاع الاتصالات وانفصال الأسر، وزيادة معدلات الطلاق. وتقل فرص الزواج، وبالتالي تنخفض معدلات الإنجاب. كما تدفع ظروف الحرب بعض النساء إلى الزواج من غرباء، أو من جنود يستغلون مواقعهم في السلطة العسكرية أو الظروف الاقتصادية غير المواتية للمرأة وقد يختفون فيما بعد. وقد تخلق هذه الأوضاع مشاكل قانونية تتعلق بتسجيل الزواج والأطفال وكفالة الحفاظ على حقوق الزوجة والأطفال. وقد يؤدي ذلك إلى فقدان المرأة حضانة أطفالها وزيادة جميع أنواع العنف ضدها.

مع تزايد العسكرة والتنوع المتزايد في قوات الأمن، أصبح الحفاظ على الأمان أكثر صعوبة من أي وقت مضى. وقد فتحت أجواء العنف وانعدام القانون، إلى جانب مشاعر الإحباط والعجز، الباب أمام انتشار التطرف الديني. ولعب هذا الانتشار دوراً في خلق بيئة معادية لحريات الناس، خاصة حرية النساء.

كانت المحاكم ومكاتب السجل المدني أهدافاً للتفجيرات والنهب والسرقة والتدمير. ومؤكد أن الأضرار التي لحقت بالملفات والسجلات[21] ستعيق نظام العدالة لفترة طويلة. ونظراً لهشاشة أوضاع حقوق النساء قبل النزاع، سيكون ذلك التخريب للسجلات كارثياً على حقوقهن ومصالحهن القانونية، لا سيما فيما يتعلق بملكية الأراضي، والحصول على وثائق الهوية، والميراث، والطلاق، والنفقة، وحضانة الأطفال، وغيرها من الحقوق. ويجب التعامل مع هذا الأمر بوصفه مسألة ملحة.

استُخدم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء طوال فترة النزاع بوصفه جزءاً من مجموعة أدوات ترمي إلى إرهاب وإذلال المدنيين بغرض السيطرة على الرجال والمجتمعات وترهيبهم. وقد أدرجت التقارير التي نشرتها الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى تهم الاغتصاب والاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي والعنف الجسدي أثناء الاعتداء على النساء في منازلهن[22]. ولم يقتصر ضحايا الاعتداءات على النساء البالغات، بل شملت أيضاً فتيات[23] لا تتجاوز أعمارهن 12 عاماً. كما تشكل بعض حالات العنف الجنسي تعذيباً ومعاملة غير إنسانية.

واجهت النساء كذلك التحرش الجنسي والاغتصاب في المناطق التي نزحن إليها. وقد يحدث الاغتصاب الذي يقع أثناء النزوح عندما تبحث النساء عن الطعام أو المأوى أو المدارس أو الأسواق أو المرافق مثل المراحيض أو الحمامات. ولا يزال معظم الذكور النازحين واللاجئين يتمتعون بامتيازات الذكور، رغم تهميشهم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، عكس نظرائهم من الإناث.

ارتبط العنف الجنسي طوال فترة النزاع بتزايد وقوع الاضطهاد الإثني للنساء والفتيات. كما استُخدم العنف الجنسي كشكل من أشكال الاضطهاد الإثني، بهدف تدمير هوية مجتمعات إثنية معيّنة، على نحو ما حدث في دارفور. وقد فصّلت التقارير حالات اختطاف النساء والفتيات ونقلهن قسراً إلى مناطق أخرى وتعذيبهن بصورة وحشية. وأشارت بعض التقارير إلى أن أشكال العنف الجنسي، مثل الاستعباد الجنسي والاتجار بالبشر، أصبحت أكثر شيوعاً[24]. ولم تسلم المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والناشطات من التعرض للاغتصاب أو التهديد به لترهيبهن ومنعهن من ممارسة عملهن[25].

---

[21] العربية نت، "من يقف وراء استباحة المحاكم السودانية وتمزيق الملفات؟"، 28 مايو 2023، https://shorturl.at/b4p1Y

[22] الأخبار، " السودان: الوجوه المظلمة للحرب: فوق القتل والجوع... عنف جنسي"، 9 سبتمبر 2023، https://al-akhbar.com/Arab/367910

[23] هيئة الإذاعة البريطانية، " حرب السودان : هل يُستخدم العنف الجنسي ضد النساء سلاحا؟"، 20 أغسطس 2023، https://www.bbc.com/arabic/interactivity-66565844

[24] المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام، "تقرير حول الاستعباد الجنسي في خور جمنم"، 20 ديسمبر 2023، https://shorturl.at/518iD

[25] السابق.

يمكن أن يُعزى تفاقم العنف الجنسي وزيادته أيضاً إلى الإفلات من العقاب المتجذّر. فمن ارتكبوا الجرائم العنيفة واثقون من أنهم لن يقدموا للمحاكمة أو يُحاسبوا، تماماً مثلما أفلتوا من قبل من العقاب على الجرائم والاغتصابات التي ارتكبوها في دارفور قبل أكثر من عشرين عاماً، وفي مذبحة الخرطوم في 3 يونيو 2019، وأيضاً لأنهم يدركون تماماً أنه لا قوانين تحمي حقوق الأفراد، وأن السلطة في البلد لمن يحمل السلاح.

الرسم الإيضاحي لعبادة جمعة جابر

لا يمكن فصل ارتكاب العنف الجنسي على نطاق واسع أثناء النزاع عن اتجاهات التفكير السائدة التي تتسامح مع العنف الأبوي وتغض الطرف عن العنف ضد النساء، حيث تُعتبر أجساد النساء حيزاً يخص للمجتمع الأبوي حرية السيطرة عليه. ويشمل ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، وزواج الطفلات، والزواج القسري، وبعض الممارسات التقليدية الأخرى. كذلك لا يمكن فصل العنف الجنسي من ناحية السياق عن القوانين الموروثة التي تقنّن هذا التسامح مع العنف، إذ لا يمكن قراءة سجل العنف الجنسي بمعزل عن الظروف التي أدت إلى صدور قانون النظام العام لولاية الخرطوم لعام 1996[26]، أو السياسات والممارسات الأمنية التي تسمح باستخدام العنف الجنسي ضد المتظاهرات والمعارضات السياسيات، مقروناً بدولة تتسامح وتغض الطرف عن العنف ضد النساء، سواء من خلال فشلها في سن القوانين التي تحميهن، أو عدم تحركها في تنفيذ تلك القوانين القائمة بالفعل.

هناك تحديات حقيقية في تحديد عدد النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي أثناء النزاع، خاصة وأن الحصول على إحصاءات موثوقة أثناء نزاع جاري أمرٌ معقّد للغاية. فالوصمة تُعيق الإبلاغ في كثير من الأحيان مما يجعل الأرقام تبدو أقل مما هي عليه بالفعل. والوصمة الاجتماعية والشلل الناتج عن صدمة الناجيات يجعل من الصعب توثيق الحالات، لا سيما في الظروف التي يجتمع فيها العنف الوحشي والترهيب وانتشار الفوضى على نطاق واسع مع تحديات أخرى للحصول على أرقام موثوقة، مثل انهيار البنية التحتية، وإغلاق الطرق، وإقامة نقاط التفتيش الاعتباطية، واستهداف المرافق الطبية، وسوء الاتصالات، وصعوبة تعقب الناجيات الفارات، فضلاً عن الخوف من الانتقام الذي يمنع الناجيات من الإبلاغ والحديث عن تجاربهن. ويزيد الطين بلة شعور الضحايا من النساء بأنه لا جدوى من الحديث عما حدث لهن، إذ لا أحد يستطيع مساعدتهن أو العثور على مرتكبي هذه الجرائم أو ملاحقتهم في ظل مناخ الفوضى والفظائع السائد.

يمكن أن يُعزى تفاقم العنف الجنسي وزيادته أيضاً إلى الإفلات من العقاب المتجذّر. فمن ارتكبوا الجرائم العنيفة واثقون من أنهم لن يقدموا للمحاكمة أو يُحاسبوا، تماماً مثلما أفلتوا من قبل من العقاب على الجرائم والاغتصابات التي ارتكبوها.

في بعض الحالات التي يجتمع فيها العنف الجنسي مع القتل، يتم التغاضي عن العنف الجنسي ولا يُوثّق أو يُبلغ عنه بشكل صحيح في إحصاءات الوفيات أو الوثائق الطبية الرسمية، خاصة عندما لا تتوفر خدمات الطب الشرعي.

لا يتوفر دعم طبي ونفسي وقانوني للنساء من ضحايا العنف الجنسي. وتواجه النساء اللاتي حملن نتيجة للاغتصاب صعوبات خاصة بهن. ورغم أن المادة 135 من القانون الجنائي السوداني لعام 1991 تمنح الناجيات من الاغتصاب الحق في إجهاض الحمل الناتج عن الاعتداء في الأيام التسعين الأولى، إلا أن الخدمات اللازمة غير موجودة. ولا يتوفّر خيار اللجوء إلى القانون لأن المحاكم ومراكز الشرطة معطلة، والتعقيدات الإجرائية تحول دون مساعدة هؤلاء النساء.

[26] تاريخ السودان، https://shorturl.at/xXmqS

سوف تمتد تداعيات العنف الجنسي إلى وقت أبعد من نهاية النزاع، وتتجلى هذه التداعيات في الصدمات النفسية والعصبية، وفي رفض الأسر والمجتمعات قبول حالات الحمل والأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب، وحالات الانتحار وإجبار النساء على الانتحار (تحت ضغط أزواجهن أو أفراد مجتمعاتهن). وحتى بعد توقف الأعمال العدائية، فإن الجنود المنتمين لكافة الفصائل يمثلون خطراً جسيماً على نسائهم وعلى النساء الأُخريات، فمعظم الجنود يعانون من ندوب عقلية ونفسية بسبب أهوال الحرب، مما يغرس فيهم الميل إلى العنف. وكثيراً ما تكون النساء ضحايا هذا العنف.

يمكن أن يستمر هذا النزوع إلى العنف لسنوات، حيث إن الأطفال الذين يقضون سنوات تكوينهم وسط نزاع وحشي ودموي غالباً ما يستبطنون هذا العنف ويمضون إلى ممارسته على النساء والفتيات من حولهم. وحصول الأطفال على التعليم مقيد، لكن تتمتع الجيوش والجماعات المسلحة والميليشيات القبلية بحرية تجنيدهم؛ فيتعرضون للتطرف ولغة العنف والكراهية. وهذا المناخ يولد الظروف المواتية للعنف ضد النساء.

يُعتبر العنف الجنسي في النزاعات المسلحة جريمة حرب وتحظره اتفاقية جنيف لعام 1949[27] وبروتوكولاتها لعام 1977 والقانون الدولي العرفي المنطبق على النزاعات. والامتثال للقانون الإنساني، بموجب القانون الدولي، هو التزام محدّد مفروض على أي شخص يحمل السلاح، سواء كان ينتمي إلى القوات المسلحة الحكومية، أو الجماعات المسلحة المنظمة، أو قوات حفظ السلام. ويترتب على ذلك أن جرائم العنف الجنسي المرتكبة أثناء النزاع ترتبط بشكل أساسي بغياب سيادة القانون، الأمر الذي يسمح للجيوش والجماعات المسلحة والميليشيات القبلية بخلق حالة من الفوضى.

وفيما يلي بعض الملاحظات الأساسية حول العنف الجنسي الذي حدث خلال هذا النزاع:

- **ظهرت أنواع جديدة من العنف الجنسي، مثل الاستعباد الجنسي، والإتجار بالنساء، والدعارة القسرية، والاختطاف**. وهذا تطور خطير في جرائم العنف الجنسي التي ارتكبت خلال النزاع في السودان[28].
- رغم أن الوصمة المحيطة بجرائم العنف الجنسي لا تزال منتشرة على نطاق واسع، أسهم انتشار العنف في النزاعات في كسر جدار الصمت. ونُظّمت حملات تضامن واسعة النطاق داخل السودان وخارجه[29].
- أصبحت قضية العنف الجنسي أثناء النزاع مسيسة إلى حد كبير، حيث تسعى بعض الفصائل إلى كسب نقاط سياسية من جرائم العنف الجنسي التي ارتكبها خصومهم ضد النساء ، فيشيّئوا معاناة النساء ويسلعوها وربما يعيقوا جهودهن للحصول على العدالة.
- يستخدم المتحدثون باسم الطرفين، على منصات التواصل الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعي عند الحديث عن أعدائهم، أوصافاً أنثوية بوصفها إهانات. ويظهر هذا السلوك في حد ذاته الطبيعة الأبوية للنزاع، حيث تكون الشتائم والإشارات الجنسية وتأنيث العدو هي أساس الحوار؛ ويتم تصوير العدو بوصفه أنثوي نقيض للمذكّر.
- سيكون من الصعب على النساء ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي الحصول على العدالة في ظل تعدد الجناة، خاصة في ظل التدهور اليومي المروع للوضع الأمني والاستنفار الواسع وساط المدنيين.

الغضب والرفض

دخل النزاع في السودان الآن شهره الرابع عشر، ولا يزال المدنيون في جميع أنحاء البلد يتحملون وطأة الأعمال العدائية العسكرية والممارسات غير القانونية التي ترتكبها الفصائل المتحاربة. وقد دمرت هذه الأفعال حياة الملايين من السودانيين وأدت إلى ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق

---

[27] اتفاقية جنيف الرابعة 1949، https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nsla8.htm

[28] مدافعات حقوقيات يطالبن المجتمع الدولي بالتحرك لحماية النساء السودانيات من العنف الجنسي، 4 نوفمبر 2023، https://news.un.org/ar/story/2023/11/1125572

[29] المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام، سابق.

الإنسان. وفي الوقت نفسه، ليس هناك ما يشير إلى أن النزاع سينتهي قريباً، ولا يلوح في الأفق حل سياسي فعّال. ومع ذلك، هناك عدد من السيناريوهات المحتملة، ولا يُستبعد أي منها الآخر.

عواقب النزاع الدائر، بطبيعة الحال، وخيمة ومدمرة وكارثية وطويلة الأمد. ومن المرجح أن يؤدّي النزاع إلى تغييرات عميقة في علاقات السلطة، بما في ذلك أدوار الجنسين، ووضع نماذج جديدة للعلاقات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية.

يتفاوت تأثّر النساء بالنزاع باختلاف انتماءاتهن وخلفياتهن حسب الطبقة والثقافة والسياسة والمنطقة. والنساء الفقيرات أو المحرومات اقتصادياً، خاصة من وقعن ضحايا للنزاعات المسلّحة السابقة، هن الأكثر تضرراً، لا سيما في غياب حماية الدولة ومساءلتها للمنتهكين.

النزاع نتاج طبيعي لعقلية أدارت ظهرها لسنوات عديدة للنهج الحكيم تجاه المواطنة والمساواة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، باعتبارها شواغل استراتيجية في سياسة الدولة. ورغم أن وضع النساء هش بشكلٍ خاص في مواجهة الخطر، إلا أن دور الضحية ليس دورهن الوحيد. فقد قاوم بعضهن بطريقة تستحق الثناء وأظهرن قدرة وبراعة مذهلتين. وأصبحت النساء قائدات حقيقيات في ظروف صعبة، يحيط بهن السلاح والعنف من كل صوب. فلعبن، على هذه الخلفية، أدواراً فاعلة في الاستجابة للانتهاكات وتوفير الحماية والرعاية لمجتمعاتهن. وقد أدت هذه الأدوار إلى زيادة الثقة في قدرات النساء والاعتراف بقيادتهن بين المجتمعات التقليدية.

أثّر العنف الذي خبرته النساء عليهن في منازلهن وفي ملاذاتهن الآمنة، مما أدى إلى تأجيج الغضب بسبب الحجم الهائل لسوء المعاملة التي تعرّضن لها. وقد حفّز هذا الغضب حركة من الناشطات تضم آلاف النساء والفتيات السودانيات داخل السودان وخارجه من خلال المؤسسات ومجموعات العمل النسوية المدنية القاعدية. وفي الأشهر القليلة الماضية، شُكّلت مبادرة ناشطة من قبل هؤلاء النساء وحلفائهن.

لذلك، يمكن القول أن الظلم الذي شعرت به النساء بشدة أثناء النزاع قد خلق وعياً نسوياً مزدهراً. والانتهاكات التي لحقت بالنساء كانت بمثابة مدخل لبلورة الوعي النسوي الذي تمكن من إحداث ثورة حقيقية في القضايا النسوية، ومن المتوقّع أن يصبح قوةً دافعة قوية لإشراك النساء إشراكاً حقيقياً وفعالاً في العملية السياسية. كما فتحت الحركة آفاقاً واسعة جديدة للتضامن ضد القمع والانتهاكات بين النساء السودانيات على اختلاف خلفياتهن، وفتحت الباب أمام مشروع تغيير حقيقي تقوده النساء ووفق أجندة نسوية يُضرب بها المثل.

لذلك، يمكن القول أن الظلم الذي شعرت به النساء بشدة أثناء النزاع قد خلق وعياً نسوياً مزدهراً.

دور المرأة في وقف النزاع

النزاع في السودان نزاع معقد وشائك ومتعدد الأبعاد. ووضع حد لهذا النزاع مهمة صعبة وشاقة ومليئة بالتحديات التي يرتبط بعضها بالطبيعة المعقدة للنزاع نفسه وجذوره السياسية والجهوية والإثنية والأيديولوجية.

رغم دعوات المواطنين السودانيين المستمرة، خاصة النساء اللاتي يعانين من أسوأ آثار النزاع، إلى وقف الأعمال العدائية فوراً، إلا أن هذه الجهود لم تتمخض عن هناك نتائج ملموسة حتى يومنا هذا مما سمح للنزاع بإحداث دمار مستمر.

في الوقت نفسه، تجري محاولات مستمرة لعرقلة أي تحرك شعبي جماهيري موحد لإنهاء النزاع، مع الغياب التام لأي معلومات حول برنامج عمل المبادرات المحدودة المناهضة للنزاع العاملة حالياً. ويُعتقد أن هذه البرامج تهيمن عليها الفصائل المتنازعة بينما تتجاهل آراء المدنيين والضحايا المباشرين للنزاع - خاصة النساء. وتقتصر الحلول المقترحة على المقاربات الأمنية التي تفتقر إلى الشفافية أو إدراج المساءلة عن الجرائم الجسيمة وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة.

تواجه النساء نفس التحديات التي يواجهها جميع المدنيين في المشاركة في الجهود المبذولة لإنهاء النزاع، بالإضافة إلى بعض التحديات الخاصة بالنساء. ومن الصعب أو المستحيل القيام بعمل مدني في مثل هذه البيئة المُعسكرة والعدائية. من الصعب الحصول على المعلومات، التي يتم الوصول إليها عادةً عبر القنوات العسكرية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة النساء في السياسة منخفضة بشكل أساسي؛ وبالتالي، تفتقر النساء إلى سلطة اتخاذ القرارات السياسية. وقد يفتقرن تدابير الحماية، ويواجهن عقبات أمام المشاركة ترتبط بدورهن في رعاية الأسرة، لا سيما في مناطق النزوح.

تدرك النساء السودانيات جيداً، من خلال تجربة العيش في مجتمع أبوي، أن مشاركتهن في مفاوضات إنهاء النزاع تعني المشاركة في محادثات محورية حول تفكيك الهياكل الأبوية والعسكرية القديمة. وهناك جهود مستمرة تبذلها النساء من أجل كفالة مشاركتهن في الجهود الرامية إلى وقف النزاع واختيار نقاط الانطلاق الصحيحة لضمان إدراج قضايا النوع الاجتماعي في المفاوضات والاتفاق. ومن المهم بشكل خاص أن نلاحظ النفوذ السياسي المحدود للنساء على المتحاربين، الذين يخوضون في الأساس نزاعاً مسلحاً تهيمن عليه العقلية الأبوية العسكرية، ما يشكل عقبة أمام مشاركتهن، خاصة أنه لا توجد حتى الآن عملية تفاوض مفتوحة لمشاركة المدنيين. كما يضيّق تكاثر الحركات والميليشيات الأيديولوجية والقبلية فرص مشاركة النساء.

> ***لتحقيق مشاركة نسائية حقيقة وفعّالة من الضروري أن يؤمن القادة السياسيون والمدنيون بأهمية هذه المشاركة، والاستعداد لإفساح المجال للنساء وإعطائهن الأولوية.***

لتحقيق مشاركة نسائية حقيقة وفعّالة من الضروري أن يؤمن القادة السياسيون والمدنيون بأهمية هذه المشاركة، والاستعداد لإفساح المجال للنساء وإعطائهن الأولوية. ولا يخفى على أحد أن القادة المدنيين أيضاً قد يثبّطون النساء، مثل أن يحاولوا وضعهن في صورة نمطية أو الضغط عليهن لقبول تمثيل نخبوي أو مجرد تمثيل رمزي، أو بثّ الشك بشأن قدراتهن وإمكانياتهن. ويحاول بعض القادة أيضاً التأكد من قيامهم باختيار النساء اللاتي يشاركن في المفاوضات. ويؤدي ذلك إلى تمثيل نسائي يحاكي أصوات الذكور ببساطة، ولا يختلف في الرأي عن الحلفاء السياسيين.

يجب أن تبنى جهود النساء المبذولة نحو المشاركة على إدراك عميق بأن هذه المهمة، خاصة في ظل تصاعد النزاع، مهمة ممتدة ويجب أن تتصدى لقضايا الإقصاء والتمييز والقمع وعدم المساواة والعنف الهيكلي.

نقاط أساسية حول مشاركة المرأة

عند المشاركة في المفاوضات، لا تمثل النساء كتلة واحدة تتطابق مصالحها بشكل كامل: فمصالحهن، سواء كانت تتعلق بالمجتمع أو السياسة أو التفاوض، مختلطة، ومن المهم أن تؤخذ انتماءاتهن الإثنية واللغوية في الاعتبار، خاصة وأن النزاع الدائر له أبعاد جهوية وقبلية وأيديولوجية متباينة. كذلك تختلف مواقف النساء تجاه المتحاربين. ويجب أن ننتبه إلى الاستقطاب الملحوظ الذي طال النساء، مثل محاولات تعبئتهن أو تجنيدهن.

- **يمثّل المجتمع المدني بمعناه الأوسع، بما في ذلك الأحزاب السياسية، الحاضنة الأساسية للحركة النسوية في السودان.** ويترتب على ذلك أن مهمة إنهاء النزاع تتطلب أن تصيغ هذه الأطراف رؤيةً متكاملة لتشجيع مشاركة النساء في الجهود الرامية إلى وقف النزاع. كما يتطلب أن تأخذ النساء في اعتبارهن واقع الحياة بعد النزاع، وتجربة النزاع نفسها، والدروس المستفادة.
- **لا تعني مشاركة النساء في المفاوضات أنهن مسؤولات عن قضايا النساء وحدها.** ويجب أن يفهمن أنهم يشاركون كصانعات قرار فيما يتعلق بالنطاق الكامل للقضايا محل النقاش، مع الوضوح في أن تُولى القضايا النسوية وقضايا النوع الأولوية خلال المناقشات بشأن كل محور. وينبغي لأي اتفاقات أن تنص على التحقيق والمساءلة عن جرائم العنف الجنسي وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة ضد النساء. ويجب أيضاً تضمين تدابير العدالة الانتقالية الأخرى التي تراعي الفوارق بين الجنسين، بما في ذلك التعويضات والإنصاف.
- **سيعتمد مدى فعالية هذه المشاركة على قدرة المجموعات النسائية على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الأساسية استعداداً للمحادثات.** ويجب تجنب العمل بمعزل عن الأخريات، وأن تركز الجهود على جعل قضايا النساء والعدالة بين الجنسين أولوية للجميع. كما

تجب الاستفادة من الأطر الدولية والإقليمية لتعزيز مشاركة النساء في تحقيق السلام (مثل قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن).

- من المهم الالتزام والعمل على تحقيق **مشاركة للمرأة بنسبة 50% على الأقل في كل مرحلة من المفاوضات، بما في ذلك المشاورات الأولية في الفترة التي تسبق المشاورات بشأن وقف إطلاق النار المؤقت الذي يسبق الوقف الرسمي، وأي مشاورات تالية للاتفاق**. ويجب ضمان وجود فريق من الخبيرات في مجال النوع الاجتماعي في المفاوضات، لكفالة أن تكون قضايا النوع الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من أي اتفاق، وكفالة أن يتعافى السودان في المراحل التالية بعد النزاع المسلح ويبني نفسه من جديد مستصحباً قضايا النوع الاجتماعي.

خاتمة

رغم أن إراقة الدماء لم تتوقف بعد، لكن يجب أن يتفق كل الذين يهتمون حقاً بمستقبل السودان بالإجماع على أن الأولوية لإنهاء النزاع.

ستظل النتائج المباشرة للنزاع عالقةً في نفوس النساء وأجسادهن وذكرياتهن لعقود، وستظل تتجدد مع اتساع مساحة النزاع وارتفاع وتيرة الانتهاكات، واستمرار أزمات النزوح طويلة الأمد، وتبدّد التماسك الاجتماعي والأمن، واتساع المظالم والانقسامات داخل المجتمع، وانفتاح الأبواب أمام مظاهر القبلية والعنصرية.

لا أحد ينكر أن تجاوز النزاع المسلح الدائر في السودان مهمة صعبة وشاقة وطويلة؛ فهو يخفي تحت سطحه الواسع والممتد العديد من النزاعات الكامنة التي قد تندلع في أية لحظة. وقد يؤدي إطالة أمد النزاع أيضاً إلى عدد من الاحتمالات الكارثية مثل الانهيار الكامل للبنية التحتية، وتمزق وحدة السودان، وتفكك الدولة، وغير ذلك.

اقتنعت النساء السودانيات، من خلال تجاربهن مع معاهدات السلام السابقة، بأن كتابة اتفاقات سلام سياسية أو عسكرية تحتوي على فقرات براقة حول تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية، أو نصوص دستورية براقة بشأن حقوق الإنسان والمرأة، لن تشكل أو تصوغ، بأية حال من الأحوال، نهاية النزاع المسلح. بل إن النزاعات سوف تستمر ما دامت الأسباب البنيوية التي أدت إلى اندلاعها قائمة. وتدرك النساء أيضاً أنهن لن يجدن العدالة فيما يتعلق بالعنف الجنسي وغيره من الانتهاكات التي تعرضن لها من خلال محاكمة مرتكبي تلك الجرائم، وإنما من خلال توثيق الانتهاكات بدعم من لجان تحقيق وطنية ودولية مستقلة، ومن خلال ضمان الوصول إلى أدوات العدالة الدولية لكل امرأة في السودان؛ وتعزيز الإصلاحات العسكرية والأمنية.

كما يمكن اعتبار عمل النساء في إنهاء النزاع خطوة تغييرية لمشاركة النساء في العمل العام والعمليات السياسية، طالما اتخذت هذه المشاركة شكل العمل الجماعي الواسع ولم تكن مجرد مشاركة رمزية أو مقتصرة على عدد قليل من النساء؛ ولم تكن مشاركة حصرية لنساء طبقة معّينة أو انتماء سياسي أو جغرافي أو إثني بعينه.

لقد أضرّ النزاع بالنساء من مختلف الخلفيات؛ وبالتالي يجب أن تقوم مهمة إنهائه على التنوع أيضاً. وهي تمثّل فترة جديدة من التحرر السياسي للنساء، وقد تقرّب البلد من المشاركة السياسية والعامة القائمة على التنوع. لذلك تتطلب الظروف من النساء تحدي محاولات قصر مشاركتهن على مجرد كلمات؛ ولا بد من بلورة رؤية نسوية واضحة ومحددة، وبرنامج وأجندة بشأن الواقع الجديد والتحديات التي ستأتي بعد انتهاء النزاع، ومشاركة النساء في إصلاح الممارسات السياسية الخاطئة التي أدت إلى اندلاع النزاع الجاري. النزاع فضلاً عن النزاعات الأخرى.